بنك تنمية المدن والقرى : السياسة البيئية والإجتماعية الإحترازية

سياسة الإجراءات البيئية والإجتماعية الإحترازية

(1) مؤسسة التمويل الدولية ، معايير الأداء بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية (2012) ، آخر تعديل في 15 ديسمبر 2019.

اولاً: نطاق السياسة

يعتبر بنك تنمية المدن والقرى أحد المؤسسات الرئيسية في الأردن التي تدعم البلديات والإستثمار في مشاريع البنية التحتية. حيث يقدم البنك الخدمات المصرفية للبلديات بالاضافة الى خدمات الدعم الفني. وكمؤسسة وطنية ، يلتزم بنك تنمية المدن والقرى بالقانون الأردني المطبق حالياً فيما يتعلق بالأجرات الإحترازية البيئية والإجتماعية، وهو قانون حماية البيئة رقم 6 لعام 2017 و دخل حيز التنفيذ في 16 نيسان 2017.

تشمل أحكام هذا القانون إلتزاماً بحماية البيئة وجميع عناصرها؛ وإلتزام بوضع السياسات لحماية البيئة وإعداد الخطط لهذه السياسات ؛ إلتزام (شرط) مراقبة عناصر البيئة ؛ إلتزام وضع مبادئ للتعامل مع المواد الضارة ؛ الموافقة على إنشاء المحميات الطبيعية والمتنزهات القومية (الوطنية) وإدارتها والإشراف عليها؛ إلتزام(شرط) إصدار خطط الطوارئ البيئية ؛ ومراقبة وتفتيش المشاريع والمنشآت للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية الأردنية.

بموجب القانون ، تعتبر وزارة البيئة هي المسؤولة عن وضع سياسة حماية البيئة في الأردن، ومراقبة الأنشطة ، وتنسيق الجهود الوطنية لحماية البيئة ، وإعداد خطط الطوارئ البيئية.

في حين أن الحكومة الأردنية لديها شبكة واسعة من القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية البيئة وإدارتها ، يلتزم بنك تنمية المدن والقرى بتنفيذ سياسته الداخلية ونظامه الخاص لتلبية المعايير الدولية. تتمثل رسالة (مهمة) بنك تنمية المدن والقرى بـ "توفير التمويل اللازم والخدمات المصرفية والدعم الفني وبناء القدرات للبلديات والأطراف الأخرى التي تنفذ مشاريع تنمية المجتمع المحلي؛ وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص" – يلتزم بنك تنمية المدن والقرى بضمان دعمه بطريقة مسؤولة بيئياً واجتماعياً.

تعرض الوثيقة التالية سياسة الإجراءات البيئية والإجتماعية الشاملة والمبادئ الإحترازية والترتيبات المؤسسية للتنفيذ والخاصة ببنك تنمية المدن والقرى.

تمت الموافقة على السياسة من قبل مجلس إدارة بنك تنمية المدن والقرى في XXX وسيتم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري.

(1) مؤسسة التمويل الدولية ، معايير الأداء بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية (2012) ، آخر تعديل في 15 ديسمبر 2019.

ثانياً: بيان السياسة البيئية والاجتماعية

تم اعتماد سياسة الإجراءات البيئية والاجتماعية الإحترازية لبنك تنمية المدن والقرى لضمان تجنب الآثار البيئية والاجتماعية الضارة، التي لا مفر منها، من حيث تقليلها و/أو تخفيفها بشكل مناسب.

يتمثل أحد المبادئ الرئيسية في سياسة الإجراءات البيئية والاجتماعية الإحترازية لبنك تنمية المدن والقرى في منع وتقليل وتخفيف أي ضرر على البيئة والافراد من خلال دمج الاهتمامات البيئية والاجتماعية كجزء أساسي طوال دورة مشروع بنك تنمية المدن والقرى. تنطبق سياسة الإجراءات البيئية والاجتماعية الإحترازية على جميع مراحل دورة المشروع من التصميم والتنفيذ إلى المراقبة والتقييم.

وفقًا لإلتزامات البنك للحماية والإشراف البيئي، قام البنك بإتخاذ سلسلة من الإجراءات المحددة للوفاء بهذا الالتزام (انظر الجدول 1):

الجدول رقم (1) اجراءات الإلتزام

نطاق الإلتزام	الإجراءات
الإتصالات	• **اعلام جميع الموظفين بسياسة الإجراءات البيئية والاجتماعية الإحترازية.** • **حوار مستمر مع أصحاب المصالح بشأن الأمور المتعلقة بالإجراءات البيئية والإجتماعية الإحترازية والأداء .** • **الإستثمار في التدريب والتوعية بما يتعلق بالإجراءات البيئية والإجتماعية الإحترازية لتحقيق ثقافة التميز.**
الحماية	• **تعزيز الإستخدام الفعّال للطاقة والمياه والموارد الطبيعية، في بنك تنمية المدن والقرى، مع شركائنا والمتعاونين والمقاولين والمقاولين الفرعيين وفي المجتمعات التي نعمل فيها.** • **منع التلوث ، تقليل النفايات ، والحفاظ على الموارد الطبيعية.**

(1) مؤسسة التمويل الدولية ، معايير الأداء بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية (2012) ، آخر تعديل في 15 ديسمبر 2019.

	• **الحد والتخفيف من الآثار على الحياة البرية والموارد الثقافية.**
الإمتثال	• **تحديد مخاطر الإجراءات البيئية والإجتماعية الإحترازية والقيام بالإجراءات ذات الصلة للتخفيف من تلك المخاطر.** • **الامتثال لجميع القوانين والأنظمة والتصاريح البيئية والاجتماعية المعمول بها.** • **المساهمة في العملية التنظيمية ، إذا استلزم الأمر، من خلال توفير مدخلات لتطوير الأنظمة والسياسات البيئية والإجتماعية حيث تكون سليمة وصالحة فنياً واقتصادياً.**

يسعى البنك إلى تطوير العمليات التنظيمية من اجل تحسين المنطور البيئي والاجتماعي بشكل مستمر. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

أولاً: صياغة هدف بيئي وإجتماعي والمتابعة المنتظمة وإعداد التقارير الدورية.

ثانياً: مراجعة و تحديث السياسة.

ثالثاً: دمج الدروس المستفادة في تطوير سياسة الإجراءات البيئية والاجتماعية الإحترازية أثناء توسيع نطاق العمليات و زيادة الخبرة. .

عند تنفيذ المشاريع سيقوم البنك بالالتزام بما ورد في القانون البيئي رقم 6 لعام 2017 بالاضافة الى أهداف ومتطلبات المبادئ البيئية والإجتماعية الخاصة به ، وبذلك سيسعى البنك إلى:

1) تعزيز النتائج الإجتماعية والبيئية للمشاريع ؛

2) تجنب الآثار الضارة حيثما أمكن، كما سيقوم البنك (حيثما كان هناك مخاطر لا مفر منها) بتطبيق التسلسل الهرمي للتخفيف، والتخفيف والتعويض او الحد من هذه الاثار.

3) تطوير مقدرة شركاء البنك على إدارة المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية.

(1) مؤسسة التمويل الدولية ، معايير الأداء بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية (2012) ، آخر تعديل في 15 ديسمبر 2019.

كما سيقوم البنك بتصميم وتنفيذ المشاريع بطريقة تتجنب اي تغيير أو إتلاف أو إزالة أي موارد ثقافية مادية اومواقع ثقافية ومواقع ذات قيم طبيعية فريدة معترف بها على مستوى المجتمع المحلي أو المستوى الوطني أو الدولي. كما يجب أن لا تعيق هذه المشروعات بشكل دائم عملية الوصول او استخدام هذه الموارد المادية والثقافية.

وسيضمن البنك وجود آليات للشكاوي والتظلم بحيث يتمكن الأفراد والمجتمعات المتأثرة من هذه المشاريع الى الوصول الى اجراءات فعالة للتعبير عن القلق والخوف بشأن الأداء الاجتماعي والبيئي للمشروع.

ثالثاً: مبادئ السياسة البيئية والإجتماعية الإحترازية

يعتمد بنك تنمية المدن والقرى على معايير الأداء لمؤسسات التمويل الدولية بشأن الإستدامة البيئية والإجتماعية، لضمان التوافق مع أفضل الممارسات الدولية. و تتمثل في معايير الأداء الثمانية كما يلي:

- معيار الأداء 1: تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والإجتماعية.
- معيار الأداء 2: العمالة وظروف العمل.
- معيار الأداء 3: كفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث.
- معيار الأداء 4: صحة المجتمع والسلامة والأمن.
- معيار الأداء 5: استملاك الأراضي وإعادة توطين إجبارية.
- معيار الأداء 6: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية.
- معيار الأداء 7: الشعوب الأصلية.
- معيار الأداء 8: التراث الثقافي.

(1) مؤسسة التمويل الدولية ، معايير الأداء بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية (2012) ، آخر تعديل في 15 ديسمبر 2019.

يحدد معيار الأداء 1 أهمية ما يلي (1) التقييم المتكامل لتحديد الآثار والمخاطر والفرص البيئية والاجتماعية للمشروعات؛ (2) المشاركة الفعالة للمجتمع من خلال الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمشروع والتشاور مع المجتمعات المحلية بشأن المسائل التي تؤثر عليهم بشكل مباشر؛ و (3) إدارة العميل للأداء البيئي والاجتماعي خلال فترة حياة المشروع.

اما المعايير من (2 إلى 8) فتحددأهدافًا ومتطلبات لتجنب الآثار المتبقية وتقليلها حيثما تبقى، من اجل التعويض عن المخاطر والآثار سواء على العمال او/ والمجتمعات المتأثرة والبيئة المحيطة. وفي حين ينبغي النظر الى جميع المخاطر البيئية والاجتماعية ذات الصلة والتأثيرات المحتملة كحد سواء في عملية التقييم ، الا أن معايير الأداء من 2 إلى 8 تصف المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة التي تتطلب اهتمامًا خاصًا.

و يتم تطوير نظام الإدارة البيئية والاجتماعية الخاص ببنك تنمية المدن والقرى ليتماشى مباشرة مع معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية[1].

رابعاً: تنفيذ سياسة الإجراءات البيئية والإجتماعية الإحترازية

يتبنى بنك تنمية المدن والقرى المبادئ التالية لتنفيذ هذه السياسة:

- تعميم مبادئ الإجراءات البيئية والإجتماعية الإحترازية في أنشطة وعمليات بنك تنمية المدن والقرى ؛
- وضع إجراءات وأدوات جديدة للمخاطر البيئية والاجتماعية ؛
- تحديد المسؤولية الداخلية في التنفيذ ؛
- تحسين و تطوير المشاورات العامة وآليات الإفصاح عن المعلومات ؛
- بناء شراكات لمعالجة المخاطر والفرص البيئية والإجتماعية ؛ و
- اعتماد تقارير شاملة وشفافة.

(1) مؤسسة التمويل الدولية ، معايير الأداء بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية (2012) ، آخر تعديل في 15 ديسمبر 2019.

خامساً: الاجراءات المؤسسية لضمان تنفيذ السياسة البيئية والإجتماعية الإحترازية

1-نطاق

تنطبق أحكام هذه السياسة على جميع المشاريع التي يكون فيها البنك هو الكيان المسؤول قانونًا عن المشروع ، بغض النظر عن نوع تنفيذ المشروع أو الكيانات المشاركة في تنفيذه. وهذا يشمل:

- المشاريع التي قام البنك بتطويرها وتنفيذها؛
- المشاريع التي وضعتها الجهات المانحة والأطراف الأخرى ويقوم البنك بتنفيذها ومتابعتها.

2-فحص الإجراءات البيئية والإجتماعية

يتم فحص جميع مشروعات بنك تنمية المدن والقرى ومشروعات الشركاء بحثًا عن مخاطر الإجراءات البيئية والإجتماعية و بما يتوافق مع المبادئ المذكورة أعلاه.

3-الأدوار والمسؤوليات

تقع المسؤولية بشكل عام عند تنفيذ سياسة الإجراءات البيئية والإجتماعية الإحترازية على بنك تنمية المدن والقرى. كما ويوافق البنك على وضع مسؤوليات محددة لإدارة المخاطر البيئية والإجتماعية على جميع الشركاء المشاركين في تنفيذ هذه المشاريع. كما سيحرص البنك على تقييم قدرة الشركاء على تنفيذ الإجراءات البيئية والإجتماعية الإحترازية ، وبما يتناسب مع فئة المخاطر البيئية والإجتماعية المخصصة لمشروع معين.

(1) مؤسسة التمويل الدولية ، معايير الأداء بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية (2012) ، آخر تعديل في 15 ديسمبر 2019.

4-المتابعة والتقييم وإعداد التقارير(الإبلاغ)

سيتم إدراج القضايا البيئية والإجتماعية في عمليات المتابعة والتقييم والإبلاغ عن المشروعات والأنشطة. بحيث ستشمل تقارير الأداء الدورية والسنوية وتقارير إغلاق المشروع على معلومات متعلقة بالتدابير الاحترازية للتخفيف من المخاطر البيئية والإجتماعية ، وسيتم ايصال هذه المعلومات إلى الإدارة العليا.

5-آلية الشكاوي التظلم

الهدف من وجود الية للشكاوي و التظلم هو تلقي وتسهيل حل النزاعات والمظالم التي تحتفظ بها المجتمعات المتأثرة حول الخطط الاجتماعية والبيئية أو أداء المشروع. وهناك خمس خطوات عامة في عملية إدارة التظلمات:

1. نشر العملية.
2. استقبال وتسجيل التظلمات.
3. مراجعة التظلمات والتحقيق فيها.
4. تطوير خيارات الحل والإستجابة للتظلمات والإغلاق.
5. الرصد والتقييم.

وسيعمل البنك على ضمان تطوير وتنفيذ الية للشكاوي والتظلم للمشاريع التي من المحتمل أن تؤثر على المجتمعات المحلية. كما يجب أن تكون حجم آلية التظلم مناسبة لحجم التأثير المتوقع وعدد السكان المتضررين. و سيتم توفير إرشادات آلية التظلم على مستوى المشروع كجزء من نظام الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة ببنك تنمية المدن والقرى.

تتصف سياسة الإبلاغ عن المخالفات التي يقدمها بنك تنمية المدن والقرى للأشخاص المتأثرين بأي مشروع بانها عملية سهلة الوصول وشفافة وعادلة وفعالة لإثارة الشكاوى حول

(1) مؤسسة التمويل الدولية ، معايير الأداء بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية (2012) ، آخر تعديل في 15 ديسمبر 2019.

الأضرار البيئية أو الاجتماعية الناجمة عن أي مشروع من هذا القبيل. يمكن لأصحاب المصالح تقديم شكوى عبر إرسال بريد الكتروني أو على الموقع الإلكتروني لبنك تنمية المدن والقرى.

سادساً: التغييرات التي تطرأ على سياسة الإجراءات البيئية والإجتماعية الإحترازية

سيتم مراجعة سياسة الإجراءات البيئية والإجتماعية الإحترازية بشكل دوري لضمان الإمتثال للقوانين الوطنية والدولية ذات الصلة والتوافق مع متطلبات الجهات المانحة الرئيسية. كما ستضمن عملية المراجعة أيضًا النهج العام لتقييم وإدارة المخاطر البيئية والإجتماعية ليبقى متوافقاً مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

(1) مؤسسة التمويل الدولية ، معايير الأداء بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية (2012) ، آخر تعديل في 15 ديسمبر 2019.

تم اعداد السياسة من قبل الفريق الاستشاري والمعهد العالمي للنمو الاخضر تحت مظلة مشروع اعتماد بنك تنمية المدن والقرى كصندوق المناح الاخضر في الاردن

تم مراجعة السياسة من قبل :

- د. وفاء ابو سمرة – بنك تنمية المدن والقرى
- م. ريم حلوش – بنك تنمية المدن والقرى
- م. جمانة تيم – وزارة البيئة

ترجمة : السيدة هلا الحنيطي ومراجعة د. وفاء ابو سمرة

موافقة مجلس الادارة في تاريخ _____